رغيف الكماج والخبز الكفاف عسير المنال

من المعروف ، في علم الاقتصاد انه كلما كان دخل المواطن اكثر تدنيا كلما كان تركيزه على شراء الحاجات الاساسية والذات المواد الغذائية . اذا لا سمح له دخله بشراء سلع اخرى بحكم ان تعتبر "كمالية" .

وهكذا وتبعا لهذه الاحوال التي تقاضاها الاكثرية الساحقة من المواطنين في بلادنا والغلاء الفاحش الذي يعيشون تحت سيف فان المواد الغذائية تمثل حصة الاسد في قائمة مشتريات المواطن العادي في بلادنا .

يشكل الخبز عنصرا رئيسا بين المواد الغذائية وهو مصدر اساسي للسعرات الحرارية التي يستهلكها المواطنون ويحتاجون اليها .

ورغيف الخبز العربي (الكماج) هو الخبز الذي اعتاد المواطنون في بلادنا عليه منذ عشرات السنين ، وبعد ان تطور خبز الطابون ، وهو امر ارتبط بعاداتهم وتقاليدهم .

الا ان السلطات الاسرائيلية لا تعتقد ان رغيف الكماج الذي يستهلك اكثر من مليون ونصف مليون مواطن تعربي يعيشون في اسرائيل نفسها هو سلعة ضرورية بل "كمالية" وبالتالي فهو لا يستحق الدعم (السوبسيدا) الذي تسلغاه الافران الاسرائيلية .

ففي حين تحصل المخابز الاسرائيلية المنتجة للخبز الموحد بالمئة من سعر طن الدقيق لم يكن ١٤ بالمئة من سعره . وقد ادى هذا الوضع الى رفوع فاحشة غير مكافئة بين المخابز العربية والمخابز الاسرائيلية مما اضطر الكثير من المخابز في مدن الحفة والقطاع وخاصة القدس العربية الى اغلاق ابوابها .

ومع الزيادة الاخيرة التي فرضتها الحكومة الاسرائيلية على اسعار الدقيق قبل عشرة ايام بنسبة ٢٠ بالمئة اصبح وضع المخابز العربية لا يطاق بحيث اضطر اصحابها في القدس الى اعلان اضراب تحذيري لمدة يوم مع امكانية اتخاذهم قرارا باغلاق المخابز اذا لم تستجب الحكومة لمطاليبهم بمعاملتهم من حيث الدعم بشكل متساو مع اصحاب المخابز الاسرائيليين .

ان صناعة الخبز العربية تمر في ازمة شديدة منذ سنوات عديدة بسبب التمييز الواقع ضدها من قبل السلطات . ويكفي ان نورد هنا مثلا على مخبز واحد لنبين المصير الذي ينتظر المخابز العربية في بلادنا .

مخبز "الامانة" في شارع باب السلسلة بالقدس كان حتى عام ٦٧ من اكبر المخابز في القدس وكان يشغل ٢٠ عاملا . وبسبب الضرائب الملاحقة والمنافسة الشديدة التي تعرض لها صاحب هذا المخبز من المخابز الاسرائيلية اخذ عمله يتدهور وينقلص حتى لم يعد يعمل في المخبز سوى عامل واحد اصبح اخيرا شريكا لصاحب المخبز . وفي نهاية المطاف وفي شهر حزيران من العام الحالي اضطر صاحبه الى اغلاقه .

ان هذا المصير المظلم ينتظر كل المخابز والافران العربية في بلادنا اللهم الا اذا تحولت لانتاج الخبز الموحد وضربت بعرض الحائط حاجات واذواق المستهلكين .

وما قام به اصحاب المخابز العربية مؤخرا من عمل جماعي يهدف الابقاء على هذه الصناعة التقليدية وعدم القضاء عليها ليس سوى الخطوة الاولى على طريق حماية صانعيهم والعمل من اجل الحصول على حقوقهم . وهذه الخطوة يجب ان تتبعها خطوات على الطريق لتحقيق الهدف في هذا مصلحة مشتركة لاصحاب المخابز ولمئات العمال العاملين فيها وكذلك لمليون ونصف مليون عربي كل جريمتهم انهم اعتادوا ، تاريخيا على اكل رغيف الكماج ■

نهب تحت قناع المساعدة

تكثر الدول الغربية من الحديث عن المساعدات التي تقدمها لدول العالم الثالث من اجل تطوير اقتصادها ومساعدتها في القضاء على تخلفها الاقتصادي . وللوهلة الاولى يظن الانسان في دول العالم الثالث ان عليه واجبا اخلاقيا يقتضيه ان يشكر الدول الغربية على مساعداتها وكرمها الحاتمي .

الا ان نظرة الى وقائع الامور تبين صورة اخرى تختلف كليا عن تلك التي تحاول الدول الغربية ان تغرسها في اذهان سكان العالم الثالث . فالمساعدات المزعومة التي تتحدث عنها الدول الرأسمالية ليست الا وسيلة من اجل المزيد من النهب الامبريالي لثروات البلدان النامية وادامة سيطرتها عليها وافساح المجال امام تطور علاقات الانتاج الرأسمالي في هذه البلدان

فمثلا تدل الوقائع على ان مساعدات دول السوق المشتركة لبعض الدول الافريقية في مجال المواصلات تنحصر في اقامة تلك المشاريع التي تسهل عملية استخراج المعادن وايصالها الى السوق الاوروبية كما حدث لموريتانيا والسنغال .

كما توجه هذه الدول استثماراتها نحو الصناعة الاستخراجية ولا تهتم بتقديم المساعدات الرامية لتطوير الصناعة التحويلية التي تعتبر الفرع الاهم في الصناعة . وهكذا فان الاستثمارات الامريكية المباشرة (في عام ٧٥ مثلا) في قطاع النفط في البلدان الافريقية قد شكلت ٥٤٫٥ بالمئة من مجموع الاستثمارات الامريكية ، ووجهت ٢٠٫٣ بالمئة من الاستثمارات نحو صناعة استخراج المعادن بينما لم تزد حصة الاستثمارات في الصناعة التحويلية عن ٩٫٦ بالمئة فقط من مجمل الاستثمارات الامريكية المذكورة .

ومن ناحية اخرى فقد بلغت ارباح الشركات الامريكية العاملة في افريقيا اكثر من ١٥٠٠ مليون دولار في العام اي ما يعادل عشرة اضعاف المساعدات السنوية الامريكية المقدمة لبلدان وسط القارة الافريقية

كما تبين الارقام ان ارباح الشركات الاحتكارية الاجنبية من المواد الخام المستوردة من الدول النامية هائلة . فقد انفقت المؤسسات الصناعية في الدول الرأسمالية المتطورة حوالي ٢٠٠ الف مليون دولار في السنة ثمنا للمواد الخام من الدول النامية . ولكن الدول المصدرة لهذه المواد لم تحصل الا على ٣٠ الف مليون دولار اي ما يعادل ١٥ بالمئة فقط . وتصب حصة الاسد في خزائن الشركات الاحتكارية .

وهنا الا يحق لنا ان نتساءل عن ماهية (المساعدات" التي تقدمها الدول الرأسمالية لدول العالم الثالث ؟ ■

أرباح خيالية لشركات النفط الامريكية

اعلنت بضع شركات نفطية امريكية ، حتى الآن ، عن ارباحها للربع الثالث من العام الحالي . ويبدو من الارقام المعلنة ان هذه الشركات حققت ارباحا خيالية وغير معقولة خلال الاشهر الثلاثة الماضية (تموز ، آب وايلول) .

ورغم قلة عدد الشركات التي اعلنت عن ارباحها الا ان المراقبين يشيرون الى ان ارباح هذه الشركات تمثل الاتجاه العام السائد لدى معظم الشركات الامريكية العاملة في مجال النفط ومشتقاته .

وقد نشرت جريدة "انترنا شونال هيرالد تريبون" الامريكية في عددها الصادر يوم الخميس الماضي (٧٩/١٠/٢٥) قائمة بارباح عدد من هذه الشركات في الربع الثالث من هذا العام مقارنا بنفس الفترة من العام الماضي .

ويتبين من هذه الحسابات ان حصة السهم الواحد من الربح قد ازدادت في الربع الثالث من هذا العام بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الفائت بالشكل التالي :

شركة "امبركان بتروفينا" من ٤٦ سنتا الى ٣ دولارات و ٥٤ سنتا (٧٦٥ بالمئة) ، "ماراثون اويل" من ٨٣ سنتا الى دولار و ٣١ سنتا (١٥٧ بالمئة) ، "موبيل" من دولار و ٢٢ سنتا الى دولارين و ٨٠ سنتا (٢٢٩ بالمئة) ، "ستاندرد اويل" من دولار و ٦ سنتات الى ٣ دولارات و ٣ سنتات (٢٨٥ بالمئة)

وطبقا لما يقوله مراسل الجريدة في نيويورك فان المحللين يعتقدون بان استمرار زيادة ارباح الشركات النفطية الامريكية يمكن ان يكون مؤشرا الى امكانية حدوث تغير اساسي في عالم الشركات النفطية بحيث يؤدي الى تقليص قدرة قوى السوق (ميكانيكية السوق) على الحد من هذه الارباح .

ان النتيجة المتوقعة لكل هذا التغير هو ضمان سيطرة شركات النفط في الدول الرأسمالية وخاصة امريكا على اسواق النفط العالمية وتحقيقها المزيد من الارباح .

هذا ويذكر القراء ان اجهزة الدعاية الغربية والاجهزة الحكومية في مختلف الدول الرأسمالية كانت تحاول ان تصب في عقول الملايين من ابناء البشرية ان سبب ارتفاع الاسعار في العالم الرأسمالي والارتفاع الكبير في اسعار البترول ومشتقاته يعود الى قيام الدول اعضاء الاوبيك بزيادة اسعار نفطها الخام .

وتأتي التطورات الاخيرة لتبين من جديد ، ان السبب الحقيقي هو شركات البترول الاحتكارية التي تحقق المزيد والمزيد من الارباح الخيالية عن طريق قيامها بالاتفاق على رفع اسعار البترول بنسبة اعلى بكثير مما تقوم به الدول المنتجة للنفط ■

ماذا وراء النشاط الاقتصادي الامريكي في الضفة

تتوارد الانباء من مناطق متعددة في الضفة الغربية عن قيام مواطنين امريكيين من حملة الجنسية الاسرائيلية بمحاولات للقيام باستثمارات صناعية وزراعية بالاشتراك مع مواطنين من الضفة .

ففي قلقيلية وطولكرم قام عدد من هؤلاء المستثمرين الامريكان بالاتصال مع بعض المواطنين من اجل القيام بمشاريع مشتركة وتكررت نفس العملية في مستوطنة [illegible] حين عرض احد المتعهدين الامريكان على شخص عربي ان يجعله شريكا له في مصنعه الموجود في الخان الاحمر مقابل خدمات معينة

لن يكون المرء مخطئا اذا ما جزم بان هذه الحوادث المعروفة ، وربما غيرها من التي لم تعرف بعد لا يمكن ان تحدث مصادفة . بل ان التقدير الاكثر صوابا هو انها جزء من مخطط معين يستهدف تحقيق اهداف معينة .

فالمعروف ان المندوب الامريكي شتراوس قد صرح غداة اول زيارة قام بها لاسرائيل بعد تعيينه في منصب مندوب امريكا في محادثات الحكم الذاتي ان امريكا معنية كثيرا بالاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة ولمح الى امكانية قيام مشاريع استثمارية امريكية في المناطق بالاشتراك مع عدد من المتمولين المحليين .

وقد حلل المراقبون هنا هذا التصريح ، في حينه ، بانه محاولة امريكية لاستخدام سلاح الاغراء المالي والاقتصادي من اجل جر اوساط اجتماعية معينة في المناطق المحتلة الى مائدة المفاوضات حول الحكم الذاتي .

ويمكن القول بان المخطط الاقتصادي الامريكي قد جاء على اثر فشل اطراف كامب دافيد في ايجاد متعاونين ذوي وزن معها في المناطق المحتلة وصعوبة استمالة اقسام مؤثرة من الفلسطينيين للسير في ركاب كامب دافيد . ولذلك تعتقد الدوائر الامريكية ان استخدامها اسلوب الترغيب الاقتصادي وتلبية مصالح قسم معين من المتمولين في البلاد يمكن ان يكون الطريقة التي قد تنجح حيث فشل الاسلوب السياسي .

ويعتقد عدد من الخبراء في اوضاع المناطق المحتلة ان رفض الاشخاص الذين تمت الصلة بهم من اجل اقامة هذه المشاريع المشتركة هو مؤشر على ما يمكن ان يحدث في المستقبل من حيث عدم الوقوع في فخ الاغراء الاقتصادي الامريكي ولكن وفي نفس الوقت فان هؤلاء الخبراء انفسهم يؤكدون على ضرورة التصدي لمثل هذه المحاولات منعا لامكانية وقوع البعض من اصحاب المصالح المعينة في شراكها ■